إستراتيجية الهيمنة الإقليمية

Regional Hegemony Strategy

د/ رتيبــة بـرد *

جامعة مولود معمري، تيزي وزو (الجزائر)

ber_ratiba@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/04 تاريخ القبول للنشر: 2021/06/02 تاريخ النشر: 2021/06/04

ملخص:

يستخدم مصطلح الهيمنة لوصف المركز المهيمن نسبيًا لمجموعة من الأفكار وما يرتبط به من ميل إلى أن يصبح أمرًا شائعًا وبديهيًا، مما يَحول دون نشر الأفكار البديلة أو حتى التعبير عنها. كما يستخدم لتحديد الفاعل أو الجماعة أو الطبقة أو الدولة التي تمارس قوة الهيمنة أو المسؤولة عن نشر الأفكار والتصرفات المترتبة عنها. مفهوم الهيمنة يعتبر من المفاهيم الجد هامة في العلاقات الدولية، إذ هناك من يفرق بين الهيمنة والقيادة ، ومن يفرق بين الهيمنة والسيطرة، ومن يربط الهيمنة بالسيطرة وصعود وتراجع قوة الدول. تسعى الورقة البحثية إلى إعطاء الموضوع وما يرتبط به نصيبا من الإهتمام والدراسة، من خلال التركيز على أسس ومؤشرات الهيمنة الإقليمية، وأهم التفسيرات النظرية وتطبيقات الهيمنة الإقليمية. ولعل من أبرز ما خلصت إليه الورقة ما يتعلق بتأكيد وجود ترابط بين المستويين الإقليمي والدولي، فتزايد الهيمنة الإقليمية ما هو إلا إنعكاس لتراجع هيمنة القوة العظمى على المستوى الدولي.

الكلمات المفتاحية: إستراتيجية؛ الهيمنة؛ الإقليمية؛ أشكالها ومقوماتها؛ تطبيقاتها.

Abstract:

The term dominance is used to describe the relatively dominant position of a group of ideas and the associated tendency to become common and obvious, preventing the dissemination or even expression of alternative ideas. It is also used to identify the perpetrator, group, class or State exercising hegemonic power or responsible for the dissemination of the resulting ideas and behaviour. Hegemony concept is an important one in international relations,There are those who distinguish between hegemony and leadership, those who distinguish between domination and control, and those who link hegemony to domination and the rise and decline of the power of states. The research paper seeks to give the topic and its associated interest and study by focusing on the foundations and indicators of regional hegemony, the most important theoretical interpretations and applications of regional hegemony. One of the highlights of the paper is the assertion of interdependence between the regional and international levels. The increase in regional hegemony is a reflection of the decline in the dominance of the super-Power at the international level.

key words: strategy; dominance; regionalism; forms and components; Applications.

* المؤلف المرسل

1.مقدّمة:

يعتبر موضوع الهيمنة من المواضيع الحاضرة بقوة في أدبيات العلاقات الدولية،إذ يرتبط المفهوم بحالة الإستقرار من عدمه في النظام الدولي والنظم الإقليمية. وفي تصور آخر أخذ مفهوم الهيمنة بعدا فكريا أكثر منه عمليا ماديا. كما تباينت الأراء بشأن أكثر حالات النظام تحقيقا للإستقرار، بين مساند لتعدد القوى على مستوى النظام الدولي والإقليمي، على أساس أن هذا التعدد بإمكانه أن يضبط العلاقات بين الدول ويمنع تنامي قوة طرف على حساب الأطراف الآخرى، مما يوفر آلية الكبح وعدم تمادي أي قوة في بحثها عن مصالحها إلى درجة الطغيان، ما قد يؤدي إلى خلق حالة من اللاتوازن واللاستقرار.

في حين جادل آخرون بأن من شأن النظام الدولي القائم أن يؤدي لتفاقم النزعة التنافسية بين الدول، بحكم تناقض وتضارب التوجهات والمصالح. ودعوا إلى نظام أساسه وجود قوة مهيمنة لأنها الأقرب إلى تحقيق الإستقرار بحكم سعي الطرف المهيمن إلى ضمان ثبات النظام على وضعه الراهن وصد كل محاولة لتغيير ترتيبات القوة. ويبقى أن الهيمنة تعد مفهوم قابل للتجسيد أكثر على المستوى الإقليمي دون الدولي، بحكم إستحالة سيطرة قوة واحدة على جميع الأقاليم في العالم.

يختلف الإطار النظري لمفهوم الهيمنة وفقا لكل منظور، لاسيما عند المدارس التقليدية، بمعنى النظريتين الواقعية والليبرالية، اللتان اختلفتا في الفروض الأساسية، ولكنهما اتفقتا على ضرورة وجود طرف مهيمن لضمان الإستقرار. كما لا يمكن إغفال الإسهام الذي قدمته النظرية النقدية في هذا المجال، ونخص بالذكر ما قدمه التيار الجرامشي والجرامشية الجديدة حول الهيمنة. تتطرق المساهمات الواقعية إلى الهيمنة في ثنايا كتابات "جون جي ميرشايمر" بشكل أساسي، وتؤكد بصورة أو بأخرى على نظرية الإستقرار الهيمني. أما عند الليبراليين فنجد إسهامات" روبرت كوهين" التي وضعت محددات الرؤية الليبرالية للهيمنة، التي تأخذ في الإعتبار سياق التعددية، مع الإشارة إلى دور النظرية النقدية في بلورة و تطوير مفهوم الهيمنة إنطلاقا من أفكار "جرامشي" و"روبرت كوكس" والجرامشية الجديدة التي ركزت على البعد الأيديولوجي لمفهوم الهيمنة.

ننطلق في هذه الورقة البحثية ووفقا للمنهج المسحي بالتركيز على محاولة الإلمام بأهم جوانب ظاهرة الهيمنة عامة والإقليمية خاصة. وإرتأينا طرح إشكالية جوهرية تتمحور حول: ماهية الهيمنة الإقليمية،وأهم تجسيداتها وتطبيقاتها؟

ندرج تحتها جملة من التساؤولات الفرعية المرتبطة بالخطوط الرئيسية للورقة البحثية، كالتالي:

- ما المقصود بالهيمنة والهيمنة الإقليمية؟
- فيما تتمثل أهم التفسيرات النظرية لظاهرة الهيمنة ؟
- فيما تتلخص أبرز مقومات وأشكال الهيمنة؟
- ما هي تطبيقات إستراتيجية الهيمنة الإقليمية ؟

كما تنطلق الورقة البحثية من فرضية أساسية مفادها: أن هناك علاقة بين مستوى الهيمنة الدولية ومستويات الهيمنة الإقليمية، بالشكل الذي يعكس علاقة تفاعلية وطردية بينهما، إذ يترتب على تراجع شدة هيمنة القوى العظمى دوليا إلى تزايد هيمنة القوى الصاعدة إقليميا.

سنختبر مدى صحة هذه الفرضية، من خلال هذه الورقة ونخلص إلى إجابة لها في الخاتمة.

2. مـاهية الهيمنة

1.2. مفهوم الهيمنة:

يطرح مفهوم الهيمنة ضمن أدبيات العلاقات الدولية منذ فترات زمنية بعيدة، كمحاولة لفهم وتفسير أهم توجهات وسياسات الدول في علاقتها بمحيطها الخارجي إقليميا كان أو عالميا، خاصة تلك المتطلعة للعب أدوار رئيسية وحيوية. عرف ذلك تاريخيا في مدينة أثينا في العصر الإغريقي، ولو أن أفضل مثال على ذلك هو مدينة "اسبرطة" التي كانت دائمة البحث عن المجد والشرف وإخضاع المدن الأخرى، كما ذاع صيتها كونها ذات تراث مشهور عسكريًا وحربيًا، إذ بلغت أقصى مراحل قوتها بحدود عام 404 ق.م، بعد انتصارها على أثينا في الحرب البيلوبونيزية. مما يفسر كثرة كتابات "ثيوسيديدس" Thucydides عن حرب البلوبونيز التي تحدثت عن الهيمنة. ثم في فترة العصور الوسطى مع روما، وبتنافس الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية. وأيضا بروسيا، النمسا، ألمانيا، فرنسا، ايطاليا التي تنافست كلها على التأثير، بالرغم من هيمنة بريطانيا في القرن التاسع عشر. وبعدها كل من الصين واليابان، ليأتي دور الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين، إلى أن بلغنا درجة الهيمنة العالمية التي تمارسها الولايات المتحد الأمريكية، مع رفضها للمنازعة عليها.

لقد أدى القرن الواحد والعشرون بما يحمله من تحولات منذ بدايته إلى تغيير شروط أو مفهوم القوة العالمية والإقليمية، إذ لم تعد هذه الأخيرة تتعلق بحجم القوة العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية فحسب، وإنما صارت ترتبط بمجموعة من المتغيرات التي يمكن تصنيفها اعتمادا امتلاك القوة الصلبة والقوة الناعمة، بناءا على ما قدمه "جوزيف ناي" J.Ney واستخدمهما بصورة مزدوجة لتتحقق من خلالهما ما أسماه بالقوة الذكية. (جصاص، 2017/2016، الصفحات 16-17)

كما أن مفهوم الهيمنة من المفاهيم الملازمة لمجال الدراسات الإقليمية، فمفهوما القوى الإقليمية والهيمنة الإقليمية مترافقان في كثير من الأحيان. يقصد بالأول الدول التي تمتلك أدوات التأثير والنفوذ في داخل النظام بما يعطيها دورًا قياديًا في توجيه سلوك الأطراف الأخرى داخل النظام، أما "الهيمنة الإقليمية" فتحدث عندما تسعى تلك الدولة إلى فرض رغباتها بأدوات القوة الخشنة عليهم.

ومن دلالات مركزية المفهوم في تحليل العلاقات الدولية عامة والإقليمية خاصة نجد:

- كون الهيمنة مفهوم جد مهم في تاريخ العلاقات الدولية، قبل أن يطاله التحريف بزعم البعض أنه لا ينقاد إلا لتوصيف الهيمنة الأمريكية، كان المفهوم متكرر الاستعمال لتفسير بعض أنواع

العلاقات بين الدول الكبرى والدول الصغرى، وبالتالي فهو مفهوم عام يصلح لتفسير كل تفاعلات هرمية القوة سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي أو حتى الوطني.

- كون "الهيمنة" من بين المفاهيم الهامة والمركزية في التحليلات المتعلقة بالبعد الدولي والإقليمي، مما يتطلب إعطاءها الإهتمام الكافي، لأجل الوصول إلى فهم أحسن للتفاعلات والعلاقات التي تنتج عنه في أرض الواقع.
- الهيمنة مفهوم يسمح بتوصيف علاقة خاصة ضمن الأنظمة الهرمية أو التراتبية، والتي لا يمكن تغطية كل جوانبها بواسطة مفاهيم أخرى، كمفهوم القائد الإقليمي أو القوة الإقليمية العظمى أو القوى الإقليمية الصاعدة.

كما تعتبر مساهمة "مريام برايز" رائدة في محاولة الجمع بين التعريفات المتعددة لمفهوم الهيمنة الإقليمية المستوحاة من الهيمنة العالمية، وقد حصرتها في نقطتين رئيسيتين هما: (Prys, 2008, pp. 7- 8)

- أولا: غالبا ما ينظر إلى الهيمنة على أنها تدفق للتفوق النسبي في القوة المادية بالمصطلحات الاقتصادية والعسكرية على المستوى العالمي للسياسة الدولية، أو إقليميا في منطقة محددة جغرافيا من العالم.
- ثانيا: تفهم الهيمنة على أنها نظام سياسي، أين يسيطر طريق واحد في التفكير -عادة مرتبط بالطرف الأقوى -مما يقلل من الإكراه.

كما يعود الفضل "لمريام برايز" في صياغة إطارا مفاهيميا تفكيكيا يتكون من ثلاثة أبعاد رئيسية لمفهوم الهيمنة الإقليمية وحتى العالمية، وهي ما يعرف في الكتابات الإقليمية المتخصصة باللغة الإنجليزية بـ (The Three p's). مما يجعل الإقليمية مرطبة من ثلاث جزئيات مركبة لا غنى للواحدة منها عن الأخرى: (Prys, 2008)

- **التصور أو الإدراك**، يتضمن بعد التصور أو الإدراك كلا من التصور الذاتي للمهيمن الإقليمي عن نفسه، وتصورات القوى الثانوية في الإقليم عن المهيمن.
- **الاستعراض أو الإسقاط**، تلقين واستعراض القيم والمصالح بدلا من فرضها، هو مظهر محدد آخر للهيمنة الإقليمية، وهو مرتبط بالتنشئة التي يلقنها المهيمن.
- **التوفير أو التموين**، يمكن تمييز الهيمنة سواء كانت إقليمية أو عالمية، عن الأشكال الأخرى لعلاقات هرمية القوة بواسطة خاصية توفير الحاجيات العامة من طرف واحد، أي من طرف المهيمن.

يبقى مفهوم الهيمنة الإقليمية يعبر عن واقع ظرفي مؤقت قابل للتغير في أي لحظة، نظرا لكثرة الخصائص التي يحاول تجميعها، ممثلة في تفاعلات علاقة هرمية داخل نظام إقليمي مفتوح وتابع لنظام عالمي أوسع، وأحيانا فوضوي. إضافة إلى صعوبة التعميم التي تواجه المنظرين عند محاولة نقل المفهوم من نظام إقليمي إلى آخر. يجب التفريق عموما بين الهيمنة والسيطرة، إذ تعد الهيمنة صورة تتوسط بين

النفوذ والسيطرة. كما لا ينبغي أن تفهم الهيمنة على أنها السيطرة، فالسيطرة ترتكز إلى ممارسة القوة بطريقة أحادية وبصورة توسعية، ولكن الهيمنة أشمل وأوسع مجالاً من السيطرة.

2.2. الهيمنة الفرعية أو المهيمن الإقليمي:

نعني بالمهيمن الفرعي والتحالف الهيمني الفرعي، تلك الدول التي تخالف الطرف المهيمن. نجد في فترة تاريخية سابقة، أن كل من الاتحاد السوفييتي والصين شكلت قوتين، بمثابة هيمنة فرعية لهيمنة الولايات المتحدة العالمية. وكذلك كانت ألمانيا واليابان وإيطاليا بالنسبة لبريطانيا العظمى في الثلاثينيات. وألمانيا والنمسا والمجر في بدايات القرن العشرين(Yazid, 2015, p. 72) .

بعد إنهيار الاتحاد السوفييتي في 1991 تبين جيداً أهمية العامل الاقتصادي للحفاظ على مكانة متميزة للقوى المهيمنة. في ذلك الوقت كان للاتحاد السوفييتي مكانة قوية في إطار العنصر العسكري - الأمني، إلا أن ضعفها الاقتصادي كان سبباً لانهيارها. بذلك لم تكن حيازة القوة العسكرية وحدها كافية لضمان مكانة وإستمرارية القوة السوفييتية كطرف مهيمن فرعيا، لأنها افتقرت إلى اقتصاد قوي ومستقر لإستمرار الهيمنة.

المقصود بهذا أن الجمع بين العوامل السياسية -العسكرية، والاقتصادية -التجارية والحفاظ عليها، في نفس المستوى والإستقرار هو شرط ضروري للوصول إلى دعم الهيمنة. لقد كان وضع الاتحاد السوفييتي في منتصف الثمانينيات، مشابهاً لوضع بريطانيا في مطلع القرن العشرين، إذ أثر الإنتاج المنخفض وعدم الإستقرار الاقتصادي سلباً على الجيش البريطاني وعلى مكانتها السياسية (Yazid, opcit, p. 72; 73)

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الهيمنة، قد ظهر لأول مرة في العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي . واستخدمه الواقعيون لشرح العلاقة بين عدة مجالات مختلفة ولتفسير تراجع القوة الأمريكية عالمياً، وكيف هدفت الهيمنة إلى خدمة الوضع الراهن، واستخدمت للتنبؤ بالمستقبل. فبدون وجود قوة مهيمنة متفوقة توفر نظام اقتصادي دولي، فإنه من المحتمل العودة إلى الاقتصاد القومي المغلق (Lacher & German, 2012, p. 100) .

3.2. مؤشرات وأسس الهيمنة الإقليمية:

إن إرتقاء الدولة إلى مستوى الطرف المهيمن يستلزم إمتلاكها لمؤشرات معينة. أبرزها امتلاكها لقدرة سياسية، قوة عسكرية، قوة فوق وطنية تمكنها من وضع قوانين وتنظيمات دولية جديدة. وفي هذا الإطار قسم "دنكان سندال" Duncan Snidal الهيمنة إلى ثلاث أصناف هي: الهيمنة الناتجة عن الاقتناع، هيمنة قوية لكنها ناعمة، الهيمنة الاستعمارية القائمة على القوة.(Yilmaz, 2010, p. 195)

إعتمادا على ما قدمه "جرامشي" Gramsci حدد "هوبسن" Hobson مجموعة من الركائز للتعريف بالمهيمن وهي:

- يجب أن يسيطر المهيمن اقتصاديا وعسكريا على بقية الدول.

- يجب أن تكون الدولة ملتزمة بالمبادئ الليبرالية، لأن الدول الليبرالية فقط من لها القدرة على أن تصبح قوة مهيمنة، إذ أن الدول السلطوية تحبذ الامبريالية.
- يجب أن يحصل المهيمن على توافق أو إجماع أوّلي بين الدول التي يسيطر عليها.
- يجب أن يواصل المهيمن ضمن منظور طويل المدى أو إستراتيجية تضمن بقاءه في الأنظمة العليا، وبذلك يخلق نوع من النظام العالمي.

يؤكد "هوبسن" أيضا على ضرورة حصول الطرف المهيمن على توافق من قبل الأطراف الفرعية وعدم الإكتفاء فقط بمقومات القوة. وذلك من خلال الاعتماد على القوة الناعمة أو ما أسماه بالقوة اللاصقة أو التي تقوم على إعمال التأثير الإيديولوجي والقدرة الاقتصادية، أين يساعد التأثير الإيديولوجي على خلق التصورات والصور اللازمة لضمان مشروعية الهيمنة. (جصاص ل.، صفحة 23)

كما يعتبر "توماس بيدرسان "من بين الباحثين السباقين للعمل في هذا الإطار، إذ افترض أن القوى الإقليمية الكبرى يمكن أن تتبع عدة إستراتيجيات مثل: الهيمنة الانفرادية؛ الهيمنة التعاونية، التوافقية، الإمبريالية، لكنه فضّل الهيمنة التعاونية باعتبارها السبيل لتطوير المأسسة الإقليمية.

ولعل من الشروط المسبقة لتحقيق أهداف الهيمنة التعاونية هي ضمان قدرة القوة الإقليمية على ما يلي:

- **تجميع القوة**، ممثلة في القدرة على إقناع العدد الكافي من دول الجوار للالتفاف حول المشروع أو المشاريع الإقليمية التي تقترحها.
- **تقاسم القوة**، ويعني به اقتسام القوة مع الدول الصغيرة والضعيفة في الإقليم.
- **القدرة على الارتباط** باستراتيجية طويلة الأجل بغرض المأسسة الإقليمية.

3. أبرز التفسيرات النظرية لظاهرة الهيمنة

يعد المدخل الواقعي من أهم المداخل النظرية في تفسير العلاقات الدولية المبنية على القوة والسيطرة والهيمنة، ولكنه ليس وحده، ولقد إرتأينا التركيز على الأطر النظرية التالية:

1.3. المدخل الو اقعي: الهيمنة والعوامل المادية

إن العامل الذي يشير إلى تفوق الطرف المهيمن حسب "مورجانثو" يكون مبني إمكانياته العسكرية وموقعه الجغرافي، موارده الطبيعية، الصناعة، الموارد المالية والاقتصادية. وضف إليها قوته الدبلوماسية وتطوره التكنولوجي، والعامل السكاني. (Mazan, 2003, p. 510) الأكيد أن الواقعية تركز على السيطرة بمفهومها المادي، لذا ينزع الواقعيون إلى التأكيد على الطبيعة العدائية لنظم التجارة الحرة، بحيث يفضل وجود قائد واحد لإجبار الأطراف الأخرى على أداء دورها سواء في النسق الدولي أو الإقليمي. (Lacher & German, 2012, p. 100)

تقترح الواقعية الجديدة فيما يخص الهيمنة، أنها نتاج تركيز القوة والإمكانات في يد دولة واحدة تستخدم مكانته ا الرائدة. وأن تراجع قوة الطرف المهيمن يعني انهيار النظام ككل. (Ozcelik, 2005, pp.

(92 -91 ويحدث الصراع فقط في حالة إختلاف الطرف المهيمن والطرف المتحدي حول قوتهما النسبية. فيحاول بذلك الطرف المهيمن الدفاع عن الوضع الراهن، الذي يعتبر في صالحه. في الوقت الذي يحاول الطرف المتحدي قلب الوضع ذاته، لأجل تحقيق الهيمنة لصالحه. من هنا نجد أنه كلما إزداد تركيز القوة في يد الدولة المهيمنة، كلما كان النسق سلميا . (Wohlforth, 2014, p. 383) كما أن الهيمنة في النظرية الواقعية مؤقتة، طالما سيتجه الفاعلون الآخرون للتحالف ضد الطرف المهيمن ومحاولة إضعاف قوته.

إن هذا الاستنتاج مبني على إفتراضات الواقعية على غرار طبيعة النسق الفوضوي، وأن الدول هي الفواعل الأساسية في السياسة الدولية، وأنهم يركزون على المصالح الذاتية المتمثلة في الأمن والبقاء . هذا يعني أن الدول ستتحالف من أجل البقاء في مواجهة الطرف المهيمن. أي أن الجمع بين نظرية الهيمنة وميزان القوة لن يسمح لأي طرف مهيمن بحيازة القوة وإستمرار السيطرة. (Dirzauskaite & Ilinca, 2017)

يؤكد "ميرشايمر" على أن الهيمنة تعني السيطرة على النسق، الذي يقصد به النظام الدولي ككل. كما يرى أن مفهوم النسق يمكن تطبيقه بشكل محدود ليشمل منطقة بعينها، مثل أوروبا أو شمال شرق آسيا. يمكن أن نفرق بين المهيمن العالمي والمهيمن الإقليمي، حيث يسيطر الأخير على منطقة جغرافية معينة. مثلما كانت الولايات المتحدة بمثابة المهيمن الإقليمي على العالم الغربي في المائة عام الماضية، بحيث كانت القوة الكبرى الوحيدة في منطقتها. والأطراف التي حققت هيمنة إقليمية هدفت إلى منع القوى الكبرى في المناطق الأخرى من الحصول على موطئ قدم في إقليمها. يفضل الطرف المهيمن وجود قوتين كبيرتين على الأقل في الأقاليم المجاورة، لأن قوتهما المتقاربة ستولي انتباههما بعيداً عنها. (Mearsheimer, 2014, pp. 184, 185)

2.3. المدخل الليبرالي: الهيمنة والعوامل الإقتصادية

يعد العامل الاقتصادي حسب الليبرالية، حجر الأساس لتحقيق المكانة السياسية للقوة المهيمنة. فعلى سبيل المثال خلال فترة الهيمنة البريطانية، كان هناك أكثر من أربع قوى طموحة تنافسها من خلال محاولة ممارسة التأثير. إلا أنه لم تبلغ بتأثيرها مكانة بريطانيا، التي كانت الطرف الأكثر تأثيرا وهيمنة. أما في النسق الثنائي فقد اعتبرت أمريكا الاتحاد السوفييتي بمثابة دولة هيمنة فرعية، والصين ومنطقة المحيط الهادي الآسيوي بمثابة المنافس في السياسة الدولية وفي الاقتصاد. (Yazid, p. 76) بالرغم من التأكيد على العامل الاقتصادي إلا أن "روبرت كوهين" (*صاحب كتاب "كيف يفكر القادة الصينيون") يعترف بأهمية توفر القدرات العسكرية للطرف المهيمن، وذلك في سبيل حماية الاقتصاد السياسي الدولي من تدخل أي منافس(Dirzauskaite & Ilinca, p. 30) .

وإذا عندا إلى مثال الهيمنة البريطانية، نجدها طبقت أسلوب التجارة الحرة لدعم وبسط هيمنتها وسنت لها القوانين، إذ أن قوانين الذرة Corn Laws لعام 1846 والقانون البحري Navigation Acts لعام 1849يعدان بمثابة قوانين التجارة الحرة في أوروبا آنذاك، إلا أن القليل من الدول قد اتبعت تلك القوانين، ولم يكن الأمر في يد بريطانيا آنذاك لإجبار الدول على ذلك. مما جعلها تلجئ إلى إتباع تجارة حرة

أحادية، مع استبعاد استفادة الغير، مما يعني غياب القيادة البريطانية المؤسسية ووضع هيمنتها المفترضة على المحك. (Lacher & German, p. 100)

بالنسبة لليبرالية فإنه بالرغم من الإعتراف بسيادة الدول وسيطرتها على الموارد المادية والأيديولوجية وأدوات الإكراه، إلا أن الأمر في ظل الوضع الراهن في ظل الإقتصاد العالمي المعتمد على شركات متعددة الجنسيات، التي تعمل جاهدة للبقاء خارج القيود والحدود القانونية للدولة وضرائبها. وذلك بفضل فكرة الأسواق الحرة، تراجعت الدولة في العديد من نشاطاتها لصالح عقود شركات خاصة. (Hobsbawm, 2008, p. 18)

3.3. المدخل النقدي: الهيمنة والعوامل الفكرية والإيديولوجية

ينطلق "ريلي" Riley من فكرة أن الهيمنة هي صورة فكرية عقلانية لا تتحقق إلا بوجود تعددية وديمقراطية. وأن الهيمنة ليست حكرا على مجتمع متحضر ولا هي عملية تحول ثقافي من أسفل لأعلى، فالهيمنة تُخلق في عملية تحول سياسي هي الثورة. ويؤكد "جرامشي" أن الدولة المهيمنة لابد أن تكون بالضرورة ديمقراطية وليبرالية. (Riley, 2011, p. 4) نجد عموما أن الدراسات النقدية في العلاقات الدولية استندت على إسهامات وأفكار "جرامشي" التي مدت لها الطريق وألهمتها، وكذا الأمر بالنسبة للمادية التاريخية.

ولقد فرق "جرامشي" بين نوعين من السيطرة السياسية، السيطرة المبنية على الإكراه، والسيطرة المبنية على الاقتناع. (Antoniades, 2018, p. 3) ومن جهتهم، يطرح أنصار الجرامشية الجددة تعريفات مختلفة للهيمنة، فمنهم من عرف الهيمنة تعريفاً ثقافياً، من خلال ممارسات الإعلام الجماهيري وكل ما يدعم علاقة الدولة بالمجتمع المدني. فيما يرى آخرون أن الهيمنة هي مفهوم يشمل ويتعدى كل من الثقافة والنفوذ. والثقافة هنا هي عملية اجتماعية كلية لتوزيع محدد للقوة، أما النفوذ فهو التأثير وليس مجرد تلاعب أيديولوجي أو سيطرة بالإكراه . (Comor, 2016, p. 3)

4. مقومـات وأشكـال الهيمنـة

1.4. مقومات ودعائم الهيمنة:

تتعدد المقومات الدافعة إلى تبوء دولة ما لمكانة أو لعب دور القوة المهيمنة في إقليم معين، وفي الإجمال يمكن الإشارة إلى مقومات الهيمنة كما يلي: (جصاص ل، الصفحات 23- 25)

- **الإمكانات الاقتصادية**

توفر عوامل القوة الاقتصادية مثل وفرة المواد الأولية، الكوادر الفنية، التقدم التكنولوجي، اليد العاملة، منظومة سياسية وقانونية قوية، مساحة جغرافية كبيرة تسمح بتنوع الموارد و المناخ، جملة من العوامل الهامة التي تدفع بالدولة للهيمنة.

- **الإمكانات العسكرية**

بالرغم من تراجع هذا العامل إلا أن القوة العسكرية تبقى عاملا حاسما في تواجد وضمان إستمرار الدولة المهيمنة -خاصة ما تعلق بالقوة العسكرية النوعية. فتاريخيا أثبتت هذه الأخيرة فعاليتها في ضمان إستقلال الدول عن كافة الضغوطات، وفي هذا الإطار يرى "روبرت آرت" Robert Art أن الدول التي لا تمتلك القدرة على إقامة قوات مسلحة قوية مثل الدانمارك، أو تلك التي تختار أن تمتلك قوات أقل بكثير مما تسمح به قدراتها الاقتصادية مثل اليابان، سوف تدفع ثمن ذلك. إذ أن كليهما سيجد نفسه غير قادر على التحكم في مصيره، وذلك بالمقارنة بالدول التي تمتلك قوات عسكرية كبيرة . (حسين و قاسم، 2009/ 2010، صفحة 52)

وتنقسم القدرات العسكرية إلى نوعين: القدرات المتاحة ويقصد بها الموارد والقدرات العسكرية الموجودة والتي هي تقريبا جاهزة للاستخدام، أما القدرات الكامنة فتتضمن العوامل التي يمكن ترجمتها إلى قوة عسكرية فاعلة من خلال التعبئة.

أما القدرات الاقتصادية للحرب، فتتضمن القدرات المختصة لإدارة الحرب، ومعنويات ودوافع المواطنين، وتتحدد القدرة العسكرية من خلال القاعدة الصناعية العسكرية، وحجم القدرات العسكرية، القدرة النووية والكيماوية، حجم ونوعية الأسلحة التقليدية وحجم الإنفاق العسكري ونسبة القوات الفعلية إلى السكان. (مؤيد، 2015، صفحة 28، 29)

ووفقا لما جاء به "بريجنسكي" فإن هاذين العاملين يعتبران أساس الهيمنة: "كلما ازدادت القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية لدولة ما، ازداد أيضا نصف قطر دائرة مصالحها الجيوبوليتيكية الحيوية ونفوذها وتدخلها على نحو يتعدى جيرانها المباشرين". (بريجنسكي، 1999، صفحة 39)

- **الإمكانات الديموغرافية**

تعد قوة أولية في وجود القوة المهيمنة، فالقوة البشرية تعد أساس الإمكانيتين الأوليتين الاقتصادية والعسكرية. كما أن المجتمعات بما تحمله من خصائص وتجارب تاريخية وقيمة ثقافية، لها تأثير كبير على توجه الدولة وقدرتها على تحقيق وجودها والوصول إلى الهيمنة.

- **الإمكانات الثقافية**

يتحقق من خلالها إنصياع الأطراف الأخرى للقوة المهيمنة من خلال إمتلاكها لقوة الجذب، ويمكن للدولة أن تنشر قيمها وثقافتها من خلال تقوية جانبها في المجال التكنولوجي، لكن أيضا ما يتعلق بجانب الإمكانيات المعيارية والثقافية والقيمية. إلا أن التكنولوجيا أصبح لها تأثيرا دوليا واضحا، مما يجعلنا نركز عليه، ونورده فيما يلي:

- حاجة الدول للقدرة التكنولوجية لبناء القوة العسكرية النوعية.
- تلعب التكنولوجيا دورا هاما في رسم هرم الترتيبية الدولية، فاليابان مثلا احتلت مركزا دوليا مرموقا دون أن يقترن ذلك بقدرة عسكرية مؤثرة

- إشراك التكنوقراطين والمتخصصين في صنع القرار السياسي والمساهمة في حل القضايا أو المشاكل الدولية ذات العلاقة بالتكنولوجيا.
- أصبح العالم مقسما وفقا للقدرات التكنولوجية، فهناك دول بلغت من التقنية حد تجاوز مرحلة التصنيع التقليدي، وهناك مجموعة ما زالت تريد اللحاق بركب التقدم العلمي، في حين تقبع مجموعة ثالثة تحت خط الفقر التكنولوجي. وعلى هذا الأساس صار يرسم طيف العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. (مؤيد، صفحة 31)

كما يركز بعض الباحثين على السلطة البنيوية كسمة أساسية يجب أن تمتلكها كل دولة مهيمنة. فهي التي تمكنها من احتلال موقع مركزي داخل نظامها الخاص، ومن أداء دور قائد فيه إذا اختارت أن تفعل ذلك. وتكون المقدرة على رسم أولويات الدول الأخرى ومصالحها كبيرة بقدر ما هي كبيرة قدرة الدولة المهيمنة على السيطرة على مصادر السلطة. حيث أن ممارسة السلطة البنيوية لن تجبر بالضرورة الدولة المهيمنة على تعبئة مواردها بطريقة مباشرة وضاغطة، وهو ما يجعل من صفة الهيمنة ميزة لبعض الدول دون غيرها رغم امتلاكها لمقومات الهيمنة الطبيعية والإنسانية. (غريفتش و أوكلاهان، 2008، صفحة 442)

2.4. أشكال الهيمنة

تميز "ديسترادي" وتحدد أشكالا للهيمنة ووضعت تصنيفا فرعيا جديدا، اعتبرته بمثابة مقاربة تقسيمية أوسع للهيمنة مكّون من:

- **الهيمنة الصلبة:** يمكن تصور هذا الشكل على أنه نظام للسيطرة يقوم على الإكراه إلا أنه يمارس بطريقة ذكية وماكرة كما يسميها "أنطونيو جرامشي" ويقع هذا النوع في خانة " الهيمنة الانفرادية".
- **الهيمنة المرنة:** وذلك حسب معيار أدوات القوة المستخدمة فهي إستراتيجية تشبه كثيرا "إستراتيجية القيادة". إلا أنّ مصالح الطرف المهيمن– على عكس إستراتيجية القيادة - تبقى في طليعة الأهداف المنشودة. تتميز هذه الإستراتيجية بالتركيز على تغيير التوجهات والممارسات السائدة لدى نخب دول الجوار، دون اللجوء إلى العقوبات والحوافز والتلاعب، ولكن بالانخراط في عملية تنشئة وإقناع إيديولوجي، تنتهي بالحصول على الشرعية بواسطة نفاذ قيم ومعايير المهيمن باتجاه النخب في القوى الثانوية المستهدفة بالمشروع.
- **الهيمنة المتوسطة:** هي مزيج من النوعين إلى درجة عدم إمكانية تمييزها عنهما أحيانا. (Destradi, 2010, pp. 9- 18)

5. تطبيقات إستراتيجية الهيمنة الإقليمية

اختلف الباحثون في وضع تصنيف دقيق ومتكامل لضبط طبيعة تفاعلات هذه القوى بجيرنها. فقد سادت فكرة – يعتبرها البعض خاطئة -مفادها أن القوى الإقليمية في كل أقاليم العالم، لا تتصّرف ولا تتبّع إلا إستراتيجيات "خيرية" strategies Benevolent وأنها لا تمتلك إلا نوايا حسنة تجاه الإقليم

ومكوناته، إلى درجة أن هؤلاء المنظرين افترضوا بأن تبني إستراتيجيات خيرية واندماجية Integrative هو شرط لازم لتبوأ الدولة مكانة القوة الإقليمية.

وهكذا تم استبعاد الأشكال الصلبة من الخيارات المتاحة أمام هذه القوى في علاقتها بالإقليم. من بين الذين ينتمون لهذا المنظور "ماكسي شومان" المهتمة بالنظام الإقليمي لإفريقيا الجنوبية وكذلك "ستيفان شيرم" ذوي الاهتمامات البحثية بالنظام الإقليمي لأمريكا الجنوبية؛ إلى جانب "سوسان غراتيوس" التي سارت في الطرح نفسه. خلافا لهؤلاء، جادل البعض الآخر من الباحثين الجدد بأنه ينبغي لنا أن نتصور مجموعة أوسع من الإستراتيجيات التي يمكن للقوى الإقليمية أن تتبعها في علاقاتها مع دول الجوار الإقليمي. ويعتبر "توماس بيدرسان "من بين الباحثين السباقين للعمل في هذا الإطار، إذ افترض أن القوى الإقليمية الكبرى يمكن أن تتبع عدة إستراتيجيات مثل الهيمنة التعاونية cooperative hegemony ؛ الهيمنة الانفرادية Unilateral hegemony ؛ الإمبريالية Imperialism؛ التوافقية Concert. لكنه في الأخير فضّل الهيمنة التعاونية باعتبارها السبيل لتطوير المأسسة الإقليمية. (بوالجذري، 2018، صفحة 241، 242)

إذا رجعنا إلى مساهمة "بيدرسان" حول الهيمنة التعاونية التي أفرد لها مساحة واسعة في أبحاثه والتي حملت عنوان مقاله، نجده يعرّف هذا المفهومCooperative Hegemony بأنه شكل مرن للسيطرة بواسطة أدوات الترتيبات المؤسساتية التعاونية القائمة على إستراتيجية طويلة المدى.

لعل من بين الشروط المسبقة لتحقيق أهداف الهيمنة التعاونية هي ضمان قدرة القوة الإقليمية على ما يلي:

- تجميع القوة Power aggregation ممثلة في القدرة على إقناع العدد الكافي من دول الجوار للالتفاف حول المشروع أو المشاريع الإقليمية التي تقترحها.
- تقاسم القوة Power sharing ويعني به اقتسام القوة مع الدول الصغيرة والضعيفة في الإقليم.
- القدرة على الارتباط بإستراتيجية طويلة الأجل بغرض المأسسة الإقليمية

بالنسبة "لمريام برايز" Miriam Prys، فإن نطاق الأنواع أو الأشكال الممكنة لتلك العلاقات يمكن مفهمتها can be coceptualized في شكل مستقيم بين حجري زاويتين. يبدأ من مفهوم "اللّامبالي Indifferent /negligent وعبرت عنه بمصطلح الكسلان Lazy وينتهي بمفهوم الإمبرياليImperialistic وعبرت عنه الباحثة بمصطلح الجشِع Greedy، أما مفهوم الهيمنة Hegemony فجعلته في مكان ما في الوسط بين الإثنينواعتبرته مفهوما مركزيا.

أما الفضل الكبير في توسيع مجال البحث في الإستراتيجيات ممكنة الإتباع من طرف القوى المتطلعة لمكانة القوة الإقليمية، فيعود إلى الباحثة بالمعهد الألماني للدراسات العالمية والمناطقية "ساندرا ديسترادي"، حيث تقول بأنه بإلقاء نظرة سطحية على السياسات الخارجية التي تتبّعها بعض القوى

الإقليمية يتضّح جليا أن الفكرة الخيرية بمفردها، لا تتناسب مع الواقع الإمبريقي، أو أن الحالات التي تنطبق عليها نادرا ما تمثل قاعدة صلبة من أجل التعميم النظري بخصوص القوى الإقليمية. وبذلك توصلت إلى وجود ثلاثة إستراتيجيات محتملة تتبعها القوى الإقليمية في المناطق المعنية بالنفوذ حدّدتها وفق مستقيم Continuum يمتد من الإستراتيجيات أحادية الطرف التي تمتاز بالعنف والإكراه، والتي تسميها "الأمبريالية" لينتهي المستقيم بالإستراتيجيات التعاونية التي تهدف للوصول إلى غايات مشتركة لكل أعضاء النظام الإقليمي، وقد وصَفتها بالقيادة . أما في الوسط منهما فتوجد العديد من الإستراتيجيات الفرعية التي تنتمي إلى إستراتيجية الهيمنة متعددة الأشكال والأبعاد. (بولجدري، صفحة 243)

يعتبر "ديرك نابرس" Dirk Nabers كذلك من الذين اهتموا بالبدائل المتاحة أمام القوى الإقليمية، فقد ابتكر مفهوما جديدا يقر بأنه مستوحى من منظور "أوران يونغ" حول القوة والقيادة، حيث استلهم مفهوم الهيمنة الخطابية Discursive Hegemony من مفهوم " القيادة الثقافية intellectual leadership "لصاحبه "أوران يونغ" كما ذكرنا، وذلك في تعبير منه عن الرؤية الاجتماعية للقوة، والتي تنطوي على السيطرة على التفكير وتبني حاجيات ورغبات الآخرين. وهذا الطرح الأخير ذاته مستوحى من طروحات "أنطونيو جرامشي" حول الهيمنة، الذي يأخذ اللغة على أنها مكونا للسياسة. (بولجدري ، صفحة 244)

الخاتمـــــة:

تناولت الورقة البحثية موضوعا حساسا ومهما في إطار فهم وتفسير العلاقات الدولية عامة، وهو موضوع الهيمنة والهيمنة الإقليمية، وهذا في اطار ازدياد التوسع والتعمق الذي تعرفه الدراسات المتعلقة بفهم الظاهرة الإقليمية وتفاعلاتها الفرعية المميزة والمختلفة عن تلك المعولمة والمرتبطة بالنظام الدولي ككل، دون أن يكون بينهما فصلا جامدا.

ولقد عرض البحث نقاطا متعلقة بماهية الهيمنة وتعريفها مع التركيز على الهيمنة الفرعية، وكذا الإشارة إلى أهم المقومات والأسس والمبرزة والمحددة لظاهرة الهيمنة وأشكالها. ضف إلى ذلك التركيز على نقطة مهمة متعلقة بالإنعكاسات الميدانية لهذه الهيمنة او تطبيقاتها التي تتنوع من حالة إلى أخرى، كبدائل متاحة للقوى الإقليمية لإختيار أسلوب الهيمنة المتلائم مع إمكانياتها ومقوماتها ومع طبيعة الإقليم المنتمية إليها .

لعل الخلاصة أو الإستنتاج الأساسي والجوهري الذي توصلت إليه الورقة البحثية ما يرتبط بحالة الترابط الوثيق بين المستويين الإقليمي والدولي، مما يؤكد أن تزايد ظاهرة الهيمنة الفرعية والإقليمية ما هي في نهاية الأمر إلا تأكيدا واضحا على تراجع شدة وإمتدادات الهيمنة للقوة العظمى على المستوى الدولي والذي تجسده حالة تراجع الريادة الأمريكية وهيمنتها التي كانت بالأمس القريب مطلقة. سمح هذا التراجع بصعود العديد من القوى الإقليمية الطموحة والمتنافسة على بسط نفوذها وهيمنتها في فظاءاتها الإستراتيجية والحيوية، هذه الصورة تعكس وضع تتواجه فيه الإقليمية والعولمة من جهة لكنهما تتكاملان

بشكل أخر، إذ أضحت العبر إقليمية مجالا جديد وخصبا لتوسع وإمتداد هيمنة القوى الإقليمية الطموحة والصاعدة التي تنتشر وتنقل نفوذها من قارة إلى أخرى.

لعل أهم توصية التي يمكن أن تقدمها الورقة، هي عموما ما يتعلق بضرورة أن يولي الدارسين إهتماماتهم للدراسات النظرية بقدر إنشغالهم بالدراسات الميدانية التي تعكس المواضيع المرتبطة بالعلاقات الدولية والإقليمية. تحتاج الأدبيات العربية نوعا ما إلى البحوث التي تشكل السند النظري، مما يجعل خاصة فئة الطلبة والمهتمين وحتى العامة، يفتقرون إلى هذه اللبنة المركزية التي على أساسها تبنى دراسات الحالة وتطبق النماذج وتفسر التفاعلات وعلاقات القوة. من هذا المنطلق إرتأينا معالجة بعض المواضيع التي نراها هامة في مجال التخصص لنساهم في سد بعض النقص الذي سجلناه في مثل هذه المواضيع.

إن غوص الباحث في عمق المفاهيم الجوهرية والأساسية في العلاقات الدولية، يسمح له ولغيره من النظر إلى الظاهرة السياسية عامة والدولية خاصة من زاوية ومستوى آخر، يتجاوز ظاهر الحالة إلى باطنها. إذ من خلال النقاط المشار إليها في ورقتنا تتبين تتضح لنا الصورة الخلفية المرتبطة بمختلف أساليب الهيمنة التي تمارسها الأطراف المهينة، إذ نفهم كيفية فرض القوى الإقليمية لهيمنتها، بين من تميل إلى أساليب السيطرة الأمنية والعسكرية، وبين من تفرض نفوذها وسيطرتها عبر أليات إقتصادية وتجارية، ومن القوى الإقليمية من تميل إلى إعتماد الهيمنة اللينة عبر الثقافية ونشر القيم الحضارية.

قائمة المراجع:

الكتب

- بريجنسكي، زبغنيو،(1999)، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، مركز الدراسات العسكرية، ط5
- غريفثس، مارتن و أوكالاهان،تيري،(2008)، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي: مركز الخليج للأبحاث ط1
- مؤيد يونس، (2015)، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع
- Andreas Antoniades, (2017), Hegemony and International Relations, Macmillan Publishers.
- Dylan Riley, (2011), Hegemony, Democracy and Passive Revolution in: Gramsci's Prison Notebooks, California Italian Studies
- Edward Comor, (2016), Hegemony, The International Encyclopedia of Political Communication, First Edition
- Eric Hobsbawm, (2008), War, Peace and Hegemony at the beginning of the Twenty First Century, in: Chandra Chari, War, Peace and Hegemony in: Globalized World: The Changing Balance of Power in the Twenty First Century, London: Routledge

- John J. Mearsheimer (c), (2014), Anarchy and the Struggle for Power, The Tragedy of Great Power Politics, in: Colin Elman and Michael A. Jensen, Realism Reader, London: Routledge
- William C. Wohlforth, (2014), The Stability of a Unipolar World, in: Colin Elman and Michael A. Jensen, Realism Reader, London: Routledge

الدوريات

- بوالجذري، فيصل، (2018)، إستراتيجية الهيمنة الإقليمية بين شيوع المصطلح وغموض المعنى، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد16
- Destradi Sandra, (2010) Regional powers and their strategies: Empire, hegemony and leadership, review of international studies
- Goda Dirzauskaite and Nicola Cristinal Ilinca, (2017), Understanding Hegemony in International Relations Theories, Alborg University
- Hannes Lacher and Julian German, (2012), Before Hegemony: Britain, Free Trade and Nineteenth Century World Order Revisited, International Studies Review, No. 14
- Mohamed Yazid, (2015) The Theory of Hegemonic Stability: Hegemonic Power and International Political Economic Stability, Global Journal of Political Science and Administration, Vol.3, No.6
- Sait Yilmaz,"State, (2010), Power and Hegemony", International Journal of Business and Social Science, Vol.1, No.3
- Sezai Ozcelik, (2005), Neorealist and Neo-Gramscian Hegemony in International Relations and Conflict Resolution During 1990s, Abant Izzet Baysal Universitesi-Iktisadi ve Idari Bilimler Fakultesi Ekonomik ve Sosyal Arastirmalar Dergisi, cilt. 1, sayı: 2

الأعمال الأكاديمية

- جصاص لبني،(2017/2016)، أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب أسيا، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية: جامعة باتنة: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
- قاسم، سهرة وحسين، محمد،(2010) الصعود الصيني تأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط 2009/2001، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية

الأوراق البحثية

- Prys Miriam, What Makes a Regional Hegemon?, Paper presented at ECPR Joint Session of Workshops, Helsinki. 2008